



فرائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
**KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES**
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)



The Impact of Sustainability Information Disclosure on Company Performance in the Context of Corporate Governance An Empirical Study: Iraqi Companies For the extended period (2014-2023)

Saba Ahmed Abdullah

College of Administration and Economics/University of Diyala

Sibaamang@uodiyala.edu.iq

Abstract. The research aims to examine the impact of sustainability disclosure on corporate performance within the framework of corporate governance in the Iraqi context. Given the global and local emphasis on sustainability, companies have been entrusted with the responsibility of implementing related activities. To achieve this objective, data was collected from several companies listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2014–2023). The researcher adopted an experimental approach for this purpose, utilizing the statistical software (SPSS) and employing measures such as the arithmetic mean, standard deviation, correlation and regression models, and Pearson's test to examine the relationships and effects between variables. The study found that the level of sustainability disclosure in the sampled companies was low across the four selected sectors, as was the level of corporate performance—measured by (a) return on assets and (b) return on equity. However, corporate governance exhibited a good level in two of its mechanisms: (a) board size and (b) board independence. Additionally, there was a significant positive (direct) correlation between sustainability disclosure and both measures of corporate performance—(a) return on assets and (b) return on equity—as well as corporate governance according to (b) board independence and (c) board diversity. Key recommendations include the need for guidelines and instructions on sustainability disclosure, alongside mandatory regulations enforced by the supervisory authorities of the Iraq Stock Exchange. Furthermore, it is essential to enhance corporate governance mechanisms across all aspects by implementing reinforced oversight procedures by the regulatory bodies of the Iraq Stock Exchange to support these mechanisms.

Keywords: sustainability information , corporate performance, corporate governance.

DOI: [10.69938/Keas.Con2.250232](https://doi.org/10.69938/Keas.Con2.250232)

أثر الإفصاح عن معلومات الاستدامة على أداء الشركة في ظل حوكمة الشركات بحث تجريبي الشركات العراقية انموذجا للمدة الممتدة (2023-2014)

م.م صبا أحمد عبد الله

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة ديالى

Sibaamang@uodiyala.edu.iq

المستخلص. الى بيان اثر الإفصاح عن معلومات الاستدامة على أداء الشركة في ظل حوكمة الشركات في البيئة العراقية، إذ ان الاهتمام العالمي والمحلي بالاستدامة القى على عاتق الشركات مسؤولية تفعيل الأنشطة المتعلقة وتحقيق هدف البحث تم جمع البيانات اللازمة من عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2023-2014) وقد اعتمدت الباحثة على الأسلوب التجريبي لهذا الغرض واستعملت البرنامج الإحصائي (SPSS) واستخدم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ونماذج الارتباط والانحدار وبيرون في فحص العلاقة، والتأثير بين المتغيرات وتوصل البحث الى انخفاض مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة في الشركات عينة

الدراسة وحسب القطاعات الأربع المختارة انخفاض مستوى أداء الشركات بمقاييس (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس المال) في الشركات عينة البحث بالإضافة الى وجود مستوى جيد لحوكمة الشركات وفق اثنين من آلياتها المتمثلة بكل من (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس) ووجود علاقة ارتباط إيجابية (طردية) معنوية بين الإفصاح عن معلومات الاستدامة وكل من أداء الشركة بمقاييسها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس المال) وحوكمة الشركات حسب (ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس) وأهم التوصيات ضرورة وجود تعليمات وإرشادات توجيهية للإفصاح عن معلومات الاستدامة إلى جانب إلزام قوانين ملزمة من قبل الجهات المشرفة على سوق العراق للأوراق. إضافة الى ضرورة تعزيز مستويات آليات حوكمة الشركات بدون استثناء لأي آلية وذلك عبر وجود إجراءات رقابية معززة من قبل الجهات المشرفة على سوق العراق للأوراق المالية تدعم تلك الآليات..

الكلمات المفتاحية: معلومات الاستدامة، أداء الشركة، حوكمة الشركات.

Corresponding Author: E-mail: Sibaamang@uodiyala.edu.iq

1-1 المقدمة:

تعتبر تقارير الشركة وقوائمها المالية أداة أساسية للمستثمرين وأصحاب المصالح تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المناسبة ، ومع التطور المتسارع لبيئة الأعمال أصبحت هذه التقارير التقليدية غير كافية ولا تعبر عن الأبعاد المتعددة لأداء الشركة وقيمتها في الوقت الحاضر مما أدى الى ضرورة الإفصاح عن البيانات غير المالية للشركات ومنها (المعلومات عن حوكمة الشركات والمعلومات البيئية والاجتماعية والمؤسسية) لما لها من دور في تحقيق أهداف الشركة في المستقبل. ويتضمن تقرير الاستدامة الإفصاح عن بيانات مالية وغير مالية تخص نشاطات الشركة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اذ يطلق عليه بالتقرير الثلاثي وتسعى الشركات العالمية الى تحسين ادائها البيئي والاجتماعي والحوكمي كجزء من استراتيجيتها في التنمية المستدامة مما له تأثير على أداء الشركة وقيمتها في سوق العمل. اذ يرتبط مصطلح الإفصاح عن التنمية المستدامة بمفهوم حوكمة الشركات لأنها تعد احد اهم العوامل لإنجاح الشركة في مجال الأعمال وتساهم في تطويرها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتأسيس بيئة عمل مستدامة لتطبيق افضل الممارسات وتطبيق متطلبات التنمية المستدامة لما لها دور في أداء الشركة ونجاحها في تحقيق اهدافها.

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي

2-1 مفهوم الاستدامة:

ظهر مفهوم الاستدامة في كبرى الدول العالمية كأحد القضايا المعاصرة التي تستقطب اهتماما واسعا من قبل المجتمع والحكومات وكبرى الشركات العالمية. وذلك بعد نشر التقرير الصادر من لجنة التنمية والبيئة المستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة في عام (1987) وكان بعنوان "مستقبلنا المشترك" اذ اوضح فكرة التنمية المستدامة كبديل عن التنمية الاقتصادية مع اضافة الجوانب الاجتماعية والبيئية اذ سبب هذا الاهتمام المتزايد العديد من الضغوطات على الشركات بضرورة تبني تطبيق اجراءات التنمية المستدامة و الإفصاح عن المعلومات و الاسهامات الاجتماعية والبيئية والمؤسسية ، ادى ذلك الى البحث عن سبل لتحقيق التوازن بين اهدافها البيئية والاجتماعية والمؤسسية وما تتحمله من تكاليف مالية و اعباء اضافية وبيان قدرة الشركات على تعظيم ارباحها وقدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية (غمارة وخليفة، 2023: 88) وقد اثارت عدة تساؤلات بشأن العوائد التي ستجنيها الشركات من وراء هذا التوجه اضافة الى المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها لأنها أصبحت مهتمة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية والمؤسسية بدلا من تركيزها فقط على تعظيم الارباح لان استدامة الشركات تمثل استراتيجية عمل طويلة الاجل هدفها تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق اهداف المساهمين و الملاك مما يستلزم تبني تطبيق اجراءات و معايير تتعلق بالإفصاح عن الاداء البيئي والاجتماعي والمؤسسي لما له من اثر ايجابي في تحسين أداء الشركة ورفع قيمتها وبناء سمعة جيدة لتبقى منافسة في بيئة الاعمال(حشاد، 2023: 130)، ومن هذا المنطلق برزت العديد من مفاهيم الاستدامة اذ اوضح (سليم، 2024: 171) ان "مفهوم استدامة الاعمال يشير الى الاستراتيجيات والاجراءات التي تساهم في تقليل التأثير السلبي على البيئة والمجتمع والحوكمة ويعمل على تحقيق التوازن بين المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للشركة ويهدف الى اتخاذ قرارات طويلة الاجل تخلق الثروة وتحسن معيشة الافراد الحاليين دون المساس بحقوق الاجيال القادمة". وبين(Aksoy et al., 2020:2) "ان الاستدامة هي استراتيجية عمل ديناميكية طويلة الاجل تسعى لتحقيق اهداف المساهمين وتلبية توقعات مختلف الاطراف اصحاب المصلحة وهو ما يستلزم تقديم نتائج تنسجم بالتنافسية وتعتمد على تبني معايير تتعلق بالأداء المستدام (البيئي والاجتماعي والحوكمي) (ESG) لأنها تحسن من قيمة و أداء الشركة في المستقبل. اما (جابر وآخرون، 2024: 2592) بان الإفصاح عن معلومات الاستدامة هو الكشف او اظهار المعلومات والبيانات سواء كمية او وصفية في التقارير المالية بالإضافة الى الايضاحات المتممة للقوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يجعلها غير مضللة للمستخدمين واصحاب المصلحة من اجل مساعدتهم في ترشيد قراراتهم الملائمة وان الإفصاح عن معلومات الاستدامة أصبح يمثل مطلب اساسي وملح من قبل مختلف الاطراف المعنية بالقوائم والتقارير المالية الداخلية والخارجية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

2-1-2 أهمية الإفصاح عن الاستدامة

أصبح مفهوم الاستدامة أحد القضايا المعاصرة التي تستقطب اهتماماً عالمياً للشركات والحكومات والمجتمع المالي في أغلب دول العالم لما له من أهمية كبيرة حيث فرض هذه الاهتمام العديد من الضغوطات على الشركات بشأن أهمية تطبيق إجراءات التنمية المستدامة والإفصاح عن أسهاماتها (الاجتماعية والبيئية والمؤسسية) وأشارت العديد من الدراسات حول أهمية الموضوع وكما يأتي:

أولاً: تساهم إجراءات التنمية المستدامة على بناء علاقات جيدة مع الموظفين والموردين والمستثمرين وأصحاب المصلحة وتساعد على كسب ثقتهم مما يؤدي إلى سهولة الحصول على رؤوس الأموال والتوسعات الرأسمالية، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على تحسين إنتاجية الشركة وتقليل الفاقد وضمان الحصول على المواد الأولية الخام. (Yoon et al., 2018: 13)

ثانياً: يساعد الإفصاح عن الاستدامة (البيئية، الاجتماعية) في خفض عدم تماثل المعلومات ويحسن من قرارات المستثمرين مما يؤدي رفع قيمة الشركة وإدائها المالي. (Egginton and McBrayer, 2019: 8).

ثالثاً: تتمتع الشركات التي تفصح عن المعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية بممارسات حوكمة أفضل وتهتم بتحسين البيئة والتنمية المستدامة وتتمتع بتقلبات الأرباح والخسائر وتستطيع الحصول على رؤوس الأموال بتكلفة أقل. (عبد العزيز وآخرون، 2024: 2107)

رابعاً: إن الشركات التي تفصح عن تقاريرها (البيئية والاجتماعية والمؤسسية) تكون معرضة لخطر منخفض عند حصول الحوادث الغير متوقعة أو أي حدث سلبي يحصل للشركة وإن الإفصاح عن تقارير الاستدامة يساهم في تقليل تكاليف المراقبة وتحسين القيمة للمساهمين ويساهم في تقليل الضرر البيئي والحفاظ على التوازن للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة (أبو عليان، 2017: 49)

خامساً: يساهم دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في نموذج تقييم الشركة (البيئية والاجتماعية والمؤسسية) في تحسين مؤشرات غير المالية مثل (قبول السوق، رضا الزبائن، إضافة إلى القيم الاجتماعية التي تجلبها لأصحاب المصلحة) وتساعد على نمو الميزة التنافسية على المدى البعيد للشركة. (جابر وآخرون، 2024: 2595)

2-1-3 أبعاد الاستدامة (غير المالية)

تعتبر الأبعاد غير المالية للاستدامة أحد الجوانب المهمة لتحقيق الاستدامة في المجتمعات والشركات لأنها تعكس مدى إمكانية الشركة وقدرتها على الإفصاح بشكل شفاف ومستدام عن معلوماتها البيئية والاجتماعية والمؤسسية والآتي توضيح لكل بعد من أبعاد الاستدامة:

أولاً: البعد البيئي

يعد البعد البيئي من الأبعاد التي لها أهمية وتأثير خاصة مع تزايد الوعي البيئي لأفراد المجتمع وكثرة القوانين المشددة من قبل الهيئات والحكومات الدولية لحماية البيئة ومدى تحمل الشركات التكاليف الإضافية بسبب امتثالها للقوانين بالإضافة إلى مخاطر السمعة والغرامات المالية التي قد تتعرض لها الشركات جراء المخالفات البيئية. إذ يعكس البعد البيئي للاستدامة مدى فعالية الشركات في تحقيق التوازن بين تعظيم الأرباح وإمكانية حماية البيئة من المخلفات والانبعاثات الضارة لأنشطتها وعملياتها لضمان المحافظة على البيئة للأجيال القادمة (6: Alsayegh et al., 2020) وأن تحسين سمعة وقيمة الشركة على المدى الطويل لم تعد تهدف فقط إلى تحقيق أقصى قدر من القيمة للمساهمين فقط ولكن مدى تأثيرها على قرارات المستثمرين (2: Kurznack et al., 2021) كما إن الشركات التي تفصح عن معلوماتها البيئية بصورة شفافة يمكنها أن تحقق عوائد مالية مستدامة وإمكانية حصولها على تقييمات مرضية للامتنال البيئي (14: Sultana et al., 2018)

ثانياً: البعد الاجتماعي

يعتبر البعد الاجتماعي أحد أهم الأنشطة التي تنفذها الشركات لتلبية متطلبات وتوقعات المجتمع وأصحاب المصالح الخارجيين بالإضافة إلى أنها تهدف إلى تحقيق مصالح المساهمين وملاك رأس المال في الشركة، إذ يساهم الإفصاح عن معلومات الأداء الاجتماعي في الوصول إلى المعرفة والمعلومات المتنوعة وإدارة العلاقات مع مستخدمي هذه المعلومات (أصحاب المصلحة الخارجيين، الزبائن، المجتمعات والسلطات المحلية، وشركات الأعمال) (7: Grisales & Aguilera, 2021) وإن المسؤولية الاجتماعية الخاصة في بيئة الأعمال العالمية تتسم بالتنافسية الشديدة والابتكار وتعتبر أحد أهم نقاط القوة للشركات وتميزها عن منافسيها من خلال الإفصاح بشفافية ومصادقية عن كافة المعلومات عن الأداء الاجتماعي (114: Marakova et al., 2021)

ثالثاً: البعد الحوكمي

أدت الازمة المالية التي حصلت في معظم دول العالم (2007-2009) الى توجه معظم الشركات للاهتمام بممارسات الحوكمة وتحسين اجراءاتها من خلال الافصاح عن معلوماتها بكل شفافية وعدالة ومصداقية لان الحوكمة هي عاملا مهما في تحسين الاداء المالي للشركات (بهلول، 2023: 4) ازداد الاهتمام بتطبيق اجراءات الحوكمة في مجال الاعمال للدول المتقدمة والناشئة خلال الازمات الاقتصادية والمالية للعديد من الشركات التي ظهر فيها قصور في الافصاح عن التقارير المالية وتدني في مستوى الاعمال المقدمة وعدم توازن في حقوق اصحاب المصالح لا تطبيق اجراءات الحوكمة في الشركات بصورة صحيحة وشفافية يحقق مصالح المساهمين وثقة المستخدمين بصورة افضل، مما يقلل من تكاليف الوكالة ويمكن الشركات من التنافس والاستمرار في سوق العمل . اضافة الى ان الشركات التي تطبق اجراءات جيدة للحوكمة تفصح عن معلومات مهمة و ذات فائدة لمستخدمي التقارير المالية والمستثمرين الاخرين وتساهم في خفض عدم تماثل المعلومات ومساعدة الشركات على تعزيز العمليات (المعموري، 2019: 23) وبهذا يعتبر الاداء الحوكمي بمثابة اساس يساهم في تحقيق جميع ابعاد الاستدامة ، ويساهم في تحسين الاداء المالي و رفع القيمة السوقية للشركة وزيادة قدرتها على الالتزام بتطبيق اجراءات البيئة وحمايتها ووفائها بالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه جميع الاطراف ، ويعكس البعد الحوكمي للاستدامة مدى فعالية اليات الحوكمة في موائمة وتطويع سياسات وممارسات الشركة مع اهداف الاستدامة اضافة الى دمج اجراءات الاستدامة في العمليات الاستراتيجية للشركة وامكانية تحقيق التوازن بين الاهداف الاقتصادية واهداف الاستدامة للشركة مما يساهم في تحسين معدلات التنمية الاقتصادية مما يساهم في تحسين مستوى كفاءة راس المال للشركة (Tarmuji et al., 2016 : 72)

2-2 مفهوم اداء الشركة

يعتبر اداء الشركة الجيد اداة مهمة واساسية للبقاء في المنافسة بين الشركات في الاسواق لانه يركز على كفاءة العمليات الانتاجية والمالية وادارة الموارد وتحسين الخدمات و المنتجات وذلك من خلال تطبيق الاستراتيجيات وتنفيذ خطة الشركة على المدى البعيد ويجب التعامل مع هذه الاستراتيجيات كعوامل الاقتصاد المختلفة التي تحددها البيئة التنافسية المستقرة ولا يمكن تامين ديمومة العوامل الاقتصادية دون الاشارة الى اداء الشركة ،اذ يتم تقييم اداء الشركة باستخدام مؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس فعالية وكفاءة الاداء مما يؤدي الى رفع قيمة الشركة وزيادة ثقة المستثمرين (جابر واخرون، 2024) و اوضحت العديد من الدراسات مفهوم اداء الشركة بانه " هو الاعمال التي تقوم بها الشركة و تتصف بالشمولية والاستمرار و تحدد نجاح الشركة واستمراريتها في الاسواق المستهدفة و يعكس قدرة الشركة على التكيف مع بيئتها على المدى البعيد (Camelia & Luminita, 2013: 1446) و بينت دراسة اخرى بان الاداء هو امكانية تحقيق التوازن والبقاء من اجل استمرارية الشركة للوصول الى رضا الزبائن و المساهمين والغرض منه تحقيق اهداف الشركة الاساسية في البقاء والاستمرارية وتحقيق الارباح على المدى لبعيد (عبد الهادي، 2016: 46)، وهاك من عرف الاداء " بانه نظرة شمولية لأعمال الشركة التي تحقق نجاحها من خلال ادارة الموارد وفق استراتيجيات واسس ومعايير محددة ويكون الاداء هنا مرآة عاكسة لهذه الاستراتيجيات و المعايير .بالإضافة الى ان قدرة الشركة على الملاءمة مع محيطها يعتبر محدد لنجاحها واستمراريتها على المدى البعيد وبقائها في سوق المنافسة المستهدف (المعموري، 2019: 84).

2-2-2 ابعاد الاداء للشركة (Tain and Garry, 2011: 415)

- 1- الاداء المالي: يتضمن إمكانية الشركة على تحقيق الربح من خلال مؤشرات (نسبة الربحية، الإيرادات، الأرباح الصافية، نسبة العائد على الاستثمار)
- 2- الاداء التنظيمي: يركز على فعاليات التنظيم الداخلي (المرونة التنظيمية، القيادة الداخلية، الابتكار)
- 3- الاداء البيئي والاجتماعي: يتضمن مدى التزام الشركات تجاه الافصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية المستدامة وتعزيز رفاهية المجتمع.
- 4- الاداء الاستراتيجي: يظهر امكانيات الشركة في تحقيق رؤيتها واهدافها على المدى البعيد وقدرتها على التكيف مع التغيرات التي تحصل في البيئة الخارجية.
- 5- الاداء التشغيلي: يهتم برفع كفاءة العمليات الداخلية (جودة المنتجات، ادارة الموارد، الانتاج، الخدمات)

2-2-3 اهمية الاداء

تعتبر اهمية اداء الشركة ميزة اساسية عند تطبيق متطلباتها بشفافية و كفاءة سواء في الطاع الخاص او القطاع العام لأنها عاملا محفزا لجميع القطاعات دون تمييز وذلك من خلال الاتجاه نحو تطبيق الحوكمة والافصاح عن معلومات الاستدامة ، اضافة الى ان تقييم اداء الشركات وتحديد مكامن القوة والضعف من جميع جوانبها تخدم المساهمين واصحاب المصلحة والمستثمرين ومستخدمي تقارير الشركة المالية وغير المالية لذا اصبح اداء الشركة لا يقل اهمية عن غيره من الاجراءات وسنوضح اهمية الاداء كما يأتي: (المطيري، 2011: 14) (Tain and Garry, 2011: 414)

- 1- يساهم الاداء على تقديم نتائج ايجابية ومرضية من خلال تنظيم اوقات العمل و البحث الميداني والوقوف على الترابط بين مختلف مراحل الانتاج للتخلص من اي قصور في الاداء وضرورة العمل على تحقيق اهداف الشركة واستمراريتها ونجاحها.
- 2- يساعد على اتخاذ القرارات الخاصة بمفاصل الشركة جميعها ومنها (الإنتاج، الافراد، التسويق، التمويل....) إضافة الى القرارات الاقتصادية والمالية والابتعاد عن القرارات الشخصية.
- 3- يعطي الاداء مقياسا لمدى قدرة الشركة وامكانياتها لتحقيق اهدافها بغية الوصول الى النجاح الذي تسعى الشركة لتحقيقه من خلال نشاطاتها المختلفة وتقديمها للبيانات والمعلومات الاساسية لمفاصل الشركة لغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.
- 4- يدعم الاداء القائمة الاساسية لمهام الادارة في، تحقيق اهداف الشركة الموضوعة خلال مدة محددة ، اما على المستوى الشخصي جودة الاداء تعزز من ثقة المستثمرين و اصحاب المصلحة والتعامل الاخلاقي لموظفي الشركة من خلال تطبيق الاسس العلمية للارتقاء بمستوياتهم وامكانياتهم وقدراتهم في العمل اضافة الى امانية كسب الثقة والمهارة و التدريب اللازم لاداء الاعمال والواجبات.
- 5- ان جودة الاداء المالي تساهم في تحسين السيولة النقدية والربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل المناسبة و تجنب الاخطار المحتملة و تلافيا اضافة الى تحسين قيمة الشركة واستمراريتها على المدى البعيد
- 6- يساهم تحسين وتقييم الاداء في تطوير الاجراءات والطرق والوسائل المطبقة في الشركة وذلك من خلال تطوير العمليات والاجراءات وكشف الخطأ وتعديل الانحرافات و تعزيز الاجراءات السليمة ومحاولة تطويرها من خلال تطبيق المعايير والاهداف الموضوعة تمهيدا لاتخاذ قرارات سليمة.

3-2 مفهوم حوكمة الشركات

اوضح الباحثون والاكاديميون ان من اهم الاسباب التي ادت الى ظهور حوكمة الشركات هو الانهيارات المالية والازمات الاقتصادية التي تعرضت لها كبرى الشركات في دول العالم ومنها ازمة شركة (Enron في عام 2001) اضافة الى شركة (World Com في عام 2002) بسبب عدم تطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية وعدم الافصاح عن بيانات الشركات ومعلوماتها الحقيقية التي تبين حقيقة الوضع المالي للشركات الامر الذي ادى الى الاهتمام بحوكمة الشركات كمصطلح جديد يمكن ان يساهم بشكل كبير في معالجة المشاكل وتلافي الازمات المحتملة (51: 2011, Joe and Kankpang) وعلى الرغم من الاتفاق بين الكتاب و الباحثين والاكاديميين عن اهمية الحوكمة ودورها في تحقيق اهداف الشركة ونجاحها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية ، الا انهم لم يتفقوا على مفهوم محدد بسبب تداخل مفهوم حوكمة الشركات مع عدة مجالات منها (التدقيق ، المحاسبة ، الاقتصاد، القانون ، السياسة.... الخ) لذلك سنبين مجموعة من المفاهيم لعدة باحثين اذ اوضحت دراسة (سليم، 2024: 138) بان حوكمة الشركات تركز على مبادئ اساسية وهي(الشفافية، الكفاءة، الامانة، المسألة) وبالتالي تستطيع الشركات الاستمرار والبقاء والتطور مستعينة بمبادئ الحوكمة. اما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بان الحوكمة هي " عدد من العلاقات بين حملة الاسهم ومجلس الادارة والقائمين على ادارة الشركة وغيرهم من المساهمين" (Freeland, 2007:3) اما مؤسسة التمويل الدولية IFC عرفت الحوكمة "هي التحكم بادارة اعمال الشركة من خلال نظام يتم اعداده مسبقا ويتم تطبيقه لاحقا" (ALAMGIR, 2007:2) واوضحت دراسة (العمرى، 2024: 6) " حوكمة الشركات عبارة عن اطار لمجموعة من الاجراءات والاليات والقواعد التي يجب القيام بها لتحقيق التوافق بين جميع الاطراف ذات العلاقة مع الشركة وعدم الاضرار بمصلحة اي طرف علا حساب الاخر من خلال تحديد العلاقة بين ادارة الشركة وحملة الاسهم واصحاب المصلحة ، اضافة الى ضمان الانضباط والشفافية والتميز والجودة في الاداء عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بصورة افضل بما يحقق المنافع المالية والارباح المخطط لها للشركة. اما دراسة Shaw and (1071: 2010, Zhang) الشركات التي لديها حوكمة قوية هي الشركات التي يكون مدراءها مستقيبين. وبينت دراسة (خير الدين، 2012: 7) تعد حوكمة الشركات كنظام ينظر البعض إلى الحوكمة على أنها نظام رسمي لتقييم وقياس الخصائص الاشخاص السلوكية والادائية ومحاولة معرفة احتمالية تكرار الأداء نفسه والسلوك في المستقبل حتى يستطيع الاشخاص والمجتمع والشركات من الاستفادة منها يعاد صياغته

2-3-2 اهمية حوكمة الشركات

حظيت الحوكمة في السنوات الاخيرة بالاهتمام الكبير من قبل معظم الشركات العالمية لما لها من اهمية في اعادة الثقة من قبل جميع الاطراف ، اذ تعتبر الحوكمة احد اهم المعايير الدولية المعتمدة في الحكم على اقتصاد الدول ، لذا بدء الاهتمام المتزايد بتطبيق اجراءات حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد ان اسواقها المالية على درجة عالية من الجودة (الغزالي، 2015:38) وذلك بسبب الاحداث الاخيرة المتمثلة بانهايار مجموعة من كبرى الشركات اضافة الى اكتشاف التلاعب بقوائم الشركات المالية ، وعدم بذل العناية المهنية والكفاءة الواجب اداؤها من قبل جهات التدقيق الخارجي ، لذا تعد الحوكمة من بين اهم المقاييس العالمية لانها تساهم في ضمان حقوق المساهمين في الشركة وتعتبر واحدة من افضل الاجراءات و الاساليب والمعايير التي تشارك في قياس مدى انتظام كفاءة اسواق راس المال وتهد الحوكمة مهمة لعدة اسباب منها: (خير الدين، 2012: 8) (العيش، 2016: 4)

1- أهمية الحوكمة في تعزيز وجذب الاستثمارات

أجرت شركة (Mckinsey) دراسة عام (2002) أوضحت فيها استعداد الشركات الاستثمارية بأن تدفع علاوات ومكافآت عالية جدا للشركات التي تطبق إجراءات الحوكمة ذات الجودة العالية التي تزداد ثقة المستثمرين فيها وكانت روسيا تصدر أعلى سعر مدفوع للعلاوات (روسيا 38% ، تركيا 27% ، اندونيسيا 25% ، انكلترا 12%) وبينت الدراسة أهمية الالتزام بقواعد الحوكمة ولزوم تطبيقها لأنها باتت واحدة من أكثر المعايير الرئيسية التي عند القيام باتخاذ قرارات استثمارية تعد من أولويات المستثمرين، إضافة الى وجود تمايز بين الشركات التي تطبق الحوكمة في جذب الاستثمارات ورؤوس الاموال عن تلك الشركات التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين بها وعدم المصادقية القطعية.

2- أهمية الحوكمة في محاربة الفساد المالي والاداري

تعد ميزة تطبيق القانون من أهم إجراءات حوكمة الشركات لغرض فرض الرقابة على أداء الشركات والذي بدوره يحدد الواجبات والمسؤوليات للشركة وبصورة متوازنة ودقيقة في ظل بيئة اقتصادية وقانونية واجتماعية بحيث تنزف فيها كل امكانيات العدالة والصدق والكفاءة والشفافية وهذه الاجراءات تحد بدورها من حالات الفساد وامكانية انتشاره . لان تحقيق العدالة والشفافية واعطاء الحق في مسألة الادارة اول الاجراءات التي سعت لتطبيقها حوكمة الشركات من خلال قواعد واسس اكدت على الالتزام باحكام القانون واهميته من خلال تنظيم هيكلية الادارة واتخاذ القرارات وتوزيع المهام بين مجلس الادارة و المساهمين و اصحاب المصلحة لضمان الرقابة على أداء الشركة المالي لانه يؤدي الى تقليل النزاعات ومنع المحسوبيات و الفساد المالي و الاداري .

3- أهمية الحوكمة لحملة الاسهم في الشركة

ان المساهمين هم الذين يتحملون حالة عدم الاستقرار والخسائر والافلاس التي قد تتعرض لها الشركة ،لذا تعتبر الحوكمة من اهم الركائز التي تستند اليها الشركات لحماية المساهمين والحفاظ على حقوقهم ودمهم المالية وحماية حقوقهم من التعارض وتضارب المصالح مع ادارة الشركة ، إضافة الى اعتماد الشركة على المدراء المستقلين يساهم في الفصل بين الادارة و الملكية بالاعتماد على وجود ضمانات وفرص من خلالها تستطيع حماية حقوق المساهمين من اي اثار سلبية تؤدي الى تضارب المصالح بين الادارة و المساهمين اي لا وجود لعلاقة ربط بملكية الشركة تدعو الى الاستغلال الشخصي على مستويات معينة يسبب ضعف السلطة الرقابية واستغلال المراكز والمناصب الادارية.

2-3-3 قواعد حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات العامل الرئيسي لأي شركة ويلزم ان تتوافر عدد من الخصائص او القواعد حتى تتمكن الشركات من تطبيق الحوكمة بصورة عادلة و حقيقية وموثوقة إضافة الى توفير بيئة مناسبة لتلك القواعد مما يؤدي الى تحسين الاداء و الابلاغ المالي للشركات مما يساهم في تعزيز الثقة في البيانات و المعلومات المالية و غير المالية وتقديم افضل الخدمات وتعتبر هذه القواعد متممة للفقرات التي وردت في النصوص القانونية كقانون اسواق المال وقانون الشركات وغيرها من القوانين ، وتتمثل الخصائص التي تميز هذه القواعد بالاتي:- (المعموري، 2019 : 33) (الشفافية – الانضباط – المسؤولية – العدالة – الاستقلالية – المسألة – المسؤولية الاجتماعية)

2-4 علاقة معلومات الاستدامة بأداء الشركة في ظل حوكمة الشركات

مجلس ادارة الشركة هو كيان اساسي لدعم مصالح كافة الاطراف وجميع اصحاب المصلحة المعنيين ولديه القدرة و السلطة لاتخاذ القرارات المصيرية للشركة، إضافة لما له من اثار مهمة على حوكمة الشركات واستدامة الشركة و جودة ادائها (Farag et al., 2021; Rossi et al., 2021; Li et al., 2021) وبشكل عام تسعى الشركات جميعها سواء كانت العربية أم الدولية للوصول إلى تحقيق اهدافها المخطط لها والمطلوب تحقيقها من خلال تطبيق مؤشرات الحوكمة وفق معايير (GRI) ومعايير محاسبة الاستدامة الصادرة من (SASB) لما لها من مكانة عالمية ولها القدرة على جذب رؤوس الاموال إضافة الى توفيرها الظروف المناسبة للعمل وتهيئة البيئة الصحية الملائمة للشركات حتى تكون في مصاف الشركات العالمية (المعموري، 2019 : 3). إذ اوضحت الدراسات والابحاث العلاقة والناثير الايجابي بين هذه المتغيرات ومنها دراسة (سليم، 2024) الى بيان العلاقة بين أداء الاستدامة وقيمة الشركة في ظل الدور المعدل لاليات الحوكمة وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين الافصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة ، كما بينت نتائج التحليل الاحصائي ان التأثير المعدل لاستقلالية مجلس الادارة وجوده التدقيق على العلاقة بين الافصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة له تاثير موجب . إضافة الى دراسة (Alsayegh et al., 2020) تحليل واختبار تأثير الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي على أداء الاستدامة المؤسسية إذ توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين الافصاح عن بيانات الاداء الاجتماعي والاجتماعي والحوكمي واداء الاستدامة المؤسسية ويخلق الافصاح عن الاستراتيجيات الاجتماعية والبيئية في اطار نظام فعال لحوكمة الشركات لاصحاب المصالح يحقق ميزة تنافسية ويعزز أداء الاستدامة المؤسسية وتوصلت الدراسة الى ان الاداء البيئي والاداء الاجتماعي مرتبطان بشكل ايجابي بالاداء الاقتصادي المستدام ووضحت دراسة

(Oncioiu et al., 2020) تحليل واختبار العلاقة بين تقارير الاستدامة المؤسسية والاداء المالي توصلت الدراسة الى ان الافصاح عن تقارير المسؤولية الاجتماعية يساعد على تحسين ممارسات الادارة وتحسين الاداء المالي للشركات بغض النظر عن حجم الشركة وبينت دراسة (الحلاوي، 2010) حوكمة الشركات وأثرها في تحسين أداء منظمات الأعمال إذ اوضحت الدراسة بان الشركات العراقية تؤدي أعمالها دون مراعاة قواعد واليات حوكمة الشركات مما أدى الى اثار سلبية على الاقتصاد العراقي لان الالتزام بقواعد الحوكمة يعتبر من اولويات الوقت الحاضر لما له من اهمية في تعزيز الاعمال في الشركات وتوصلت الدراسة الى ان هناك زيادة بالاهتمام بحوكمة الشركات بصورة كبيرة في الدول المتقدمة و الناشئة خلال السنوات الماضية وعدم اقتصار اليات الحوكمة على المبادئ والقواعد الحاكمة التي حددتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، اما دراسة (احمد، 2013) تحليل ادراك معدي القوائم المالية لاثار ممارسات التنمية والحوكمة على مؤشرات الاستدامة توصلت الى ان الافصاح عن تقرير الاستدامة له تاثيره الايجابي على استدامة اداء الشركات المصرية. اضافة الى دراسة (شوقي واخرون، 2024) اختبار اثر الافصاح المحاسبي عن المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة بأبعادها الثلاثة (قضايا المسؤولية الاجتماعية وقضايا المسؤولية البيئية وقضايا الحوكمة) على اداء الشركات توصلت الدراسة الى وجود اثر ذو دلالة احصائية للافصاح المحاسبي عن المحتوى المعلوماتي لتقارير الاستدامة بأبعادها الثلاثة على اداء الشركات)

اما دراسة (العمرى، 2024) بيان العلاقة بين اليات حوكمة الشركات والاداء المالي للشركات وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية معنوية بين مؤشر حوكمة الشركات ومعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية . اضافة الى ان هناك دراسات توصلت لنتائج سلبية ومنها دراسة (Yoon et al., 2018) بان الافصاح عن الاداء البيئي والاجتماعي والحوكومي من المحتمل ان يزيد من التكاليف التي تتحملها الشركة مما يؤدي الى حدوث اضرار اقتصادية بالشركة ، اما دراسة (Uwugbe et al., 2018) هدفت الى بيان اختبار العلاقة بين الافصاح عن اداء الاستدامة واداء الشركات لقد توصلت الدراسة الى وجود اثر سلبي عن اداء الاستدامة على اداء الشركة و اسهمها السوقية .

- هدف البحث:

- في ضوء ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث وفرضياته، تم صياغة أهدافه علي النحو التالي:
- 1- بيان قدرة الشركات العراقية ومدى التزامها بقواعد الحوكمة وتطبيق معايير الاستدامة وأثرهما على تحسين اداء الشركات
 - 2- تقديم مقترحات بعد التوصل الى نتائج تساهم في التوصل الى حلول لمعوقات تطبيق حوكمة الشركات ومعايير الافصاح عن معلومات الاستدامة في الشركات العراقية
 - 3- التعرف على معايير الافصاح عن معلومات الاستدامة ودور حوكمة الشركات واثرك على اداء الشركة والابلاغ المالي لتعزيز ثقة اصحاب المصالح ومساعدتهم في اتخاذ قرارات ملائمة
 - 4- بيان مفهوم الاستدامة واهدافها واهميتها وابعادها واتجاهات الافصاح عنها واهم المقاييس
 - 5- التعرف على مفهوم اداء الشركة وابعاده واهميته واهم مقاييسها
 - 6- يبين مفهوم حوكمة الشركات واهميته وقواعد تطبيقه واهم المقاييس
 - 7- يوضح مدى علاقة معلومات الاستدامة باداء الشركة في ظل حوكمة الشركات

- منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث:

بدأت كبرى دول العالم منذ عدة سنوات بتبني مختلف قطاعاتها لمفاهيم التنمية المستدامة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة) مما أدى الى تحقيق اهدافها وتطور بلدانها بشكل ملحوظ . اما في الدول النامية إذ تواجه البيئة العراقية الكثير من التحديات والصعوبات منها استنزاف الموارد الطبيعية و هدرها و التغيرات المناخية و التدهور البيئي نتيجة التلوث مما يشكل ضررا كبيرا على البيئة العراقية وارتفاع مستويات الفقر والبطالة مقابل ضعف الاستثمارات في القطاعات المستدامة و الافتقار الى تطبيق استراتيجيات صديقة للبيئة بالإضافة الى ان معظم الشركات في البيئة العراقية تفتقر الى تطبيق سياسات واضحة تساهم في تحقيق الاستدامة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة) ويعد ضعف تطبيق معظم الشركات في البيئة العراقية لمعايير الحوكمة وعدم الشفافية في الافصاح عن بياناتها المالية وغير المالية كل ذلك ينعكس سلبا على اداء الشركات وبقل من ثقة المستثمرين الداخليين والخارجيين كل ذلك يجعل تبني تطبيق متطلبات التنمية المستدامة ضرورة ملحة لتعزيز وتحسين اداء الشركات واستدامتها ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :

1. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة؟

السؤال الفرعي الاول: هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات؟

السؤال الفرعي الثاني: هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال؟

2. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات في أداء الشركة؟

السؤال الفرعي الاول : هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات؟

السؤال الفرعي الثاني: هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال؟

3. هل تعمل حوكمة الشركات كمتغير تفاعلي يعدل من مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة؟

السؤال الفرعي الاول: هل تعمل حوكمة الشركات كمتغير تفاعلي يعدل من مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات؟

السؤال الفرعي الثاني: هل تعمل حوكمة الشركات كمتغير تفاعلي يعدل من مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات؟

3-1 فرضيات البحث:

يبني البحث على فرضيات رئيسية ثلاث وكل فرضية رئيسية تتفرع الى فرضيات فرعية:

(H1) الفرضية الرئيسية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة.

(H1.1) الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات.

(H1.2) الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال.

(H2) الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات في أداء الشركة

(H2.1) الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات.

(H2.2) الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال.

(H3) الفرضية الرئيسية الثالثة: تعمل حوكمة الشركات كمتغير تفاعلي يعدل من مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة.

(H3.1) الفرضية الفرعية الأولى: تعمل حوكمة الشركات كمتغير تفاعلي يعدل من مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات.

(H3.2) الفرضية الفرعية الثانية: تعمل حوكمة الشركات كمتغير تفاعلي يعدل من مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات.

5-1 أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال التطور المتسارع في الدول العالمية واهتمامها المتزايد بتطبيق إجراءات التنمية المستدامة لأنها تعد من المواضيع المهمة لما لها من دور كبير في تحسين أداء الشركات في ظل تطبيق حوكمة الشركات كما تحدد المؤشرات والمعايير التي يجب تطبيقها داخل الشركات و اكتشاف نقاط الضعف وامكانية التغلب عليها من خلال تعزيز الوعي بأهمية الاستدامة لما لها من تأثير على البيئة والاقتصاد و المجتمع اضافة الى تسليط الضوء على أهمية وتأثير حوكمة الشركات على جودة الإفصاح ومدى تأثير ذلك على أداء الشركة وسمعتها و استدامتها في المستقبل ويستمد البحث أهميته من خلال الزام الشركات بتطبيق حوكمة الشركات و معايير الإفصاح عن معلومات الاستدامة لما لذلك الالتزام من مميزات تعود على أداء الشركات نفسها من خلال افصاحها عن بياناتها المالية وغير المالية التي تساعد اصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم المناسبة في الوقت المناسب .

6-1 منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهج أساسي من مناهج البحث العلمي وهو المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل موضوعات و مفاهيم البحث وفق الادبيات والنشرات العلمية من دوريات علمية ورسائل جامعية ومقالات وابحاث و كتب ذات صلة بموضوع البحث ، عن طريق استقراء واقع الميدان وتحليل العلاقة والتأثير بين متغيرات البحث واستخدم في البحث تحليل محتوى التقارير المالية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن استخدام الاساليب الاحصائية والمقاييس المختلفة لتحليل البيانات واستخراج النتائج واجراء الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات وسيتم التعامل مع الشركات العراقية كعينة لاجراء الدراسة من خلال اعتماد تقاريرها المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

7-1 متغيرات البحث:

- المتغير المستقل: معلومات الاستدامة
- المتغير الوسيط: اداء الشركة
- المتغير التابع: حوكمة الشركات

8-1 قياس المتغيرات:

تضمنت الدراسة ثلاث أنواع من المتغيرات كما يلي:

المتغير الأول هو المستقل والمتمثل بالإفصاح عن معلومات تقارير الاستدامة ويرمز لها (SRI) وتم قياسه من خلال 117 معلومة، باعتماد أسلوب إعطاء القيمة 1 للمعلومة المتوافرة في التقرير والقيمة (0) بخلاف ذلك، وقد قسمت هذه المعلومات حسب تقارير الاستدامة على أربع اقسام (أ. المعلومات العامة، ب. الاقتصادية، ج. البيئية، د. الاجتماعية) تضمن القسم الأول (أ. المعلومات العامة) 33 معلومة، والقسم الثاني (ب. الاقتصادية) 17 معلومة، والقسم الثالث (ج. البيئية) 31 معلومة، والقسم الرابع (د. الاجتماعية) 36 معلومة.

المتغير الثاني هو المتغير التابع والمتمثل بأداء الشركة ويرمز له (CP)، تم قياسها من خلال مقياسين:

1. العائد على الموجودات: صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الموجودات

2. العائد على رأس المال: صافي الربح بعد الضريبة / رأس المال

المتغير الثالث هو المتغير التفاعلي المتمثل بحوكمة الشركات ويرمز لها (M)

تم تمثيل حوكمة الشركات وفق ثلاث آليات (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس) كما يلي:

أ. الآلية الأولى، حجم مجلس الإدارة، ويرمز له (M1) تم قياسه من عدد الأعضاء.

ب. الآلية الثانية، استقلالية المجلس، ويرمز له (M2) تم قياسه من خلال قسم عدد الأعضاء المستقلين (أي غير الموظفين في الشركة) على اجمالي عدد أعضاء المجلس.

ج. الآلية الثالثة، تنوع المجلس، ويرمز له (M3) تم قياسه من خلال عدد الاعضاء من السيدات / اجمالي عدد اعضاء مجلس الإدارة.

9-1 حدود البحث

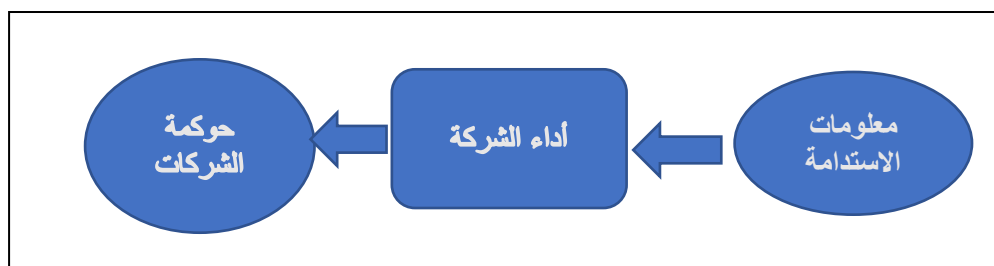
1-الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة الافصاح عن معلومات الاستدامة على اداء الشركة في ظل حوكمة الشركات على

عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2-الحدود المكانية: اقتصر تطبيق الدراسة على عينة من الشركات العراقية.

3-الحدود الزمنية: غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من (2014 - 2023) م.

10-1 مخطط البحث



المصدر: الشكل من اعداد الباحثة

المبحث الثالث

الجانب التجريبي للبحث

تضمن المبحث اختبار مدى توافر متغيرات البحث في البيئة قيد البحث، واختبار العلاقات المستنبطة بين المتغيرات من واقع البيانات الفعلية التي تم الحصول عليها من المصارف عينة البحث.

أولاً. عينة البحث وجمع البيانات

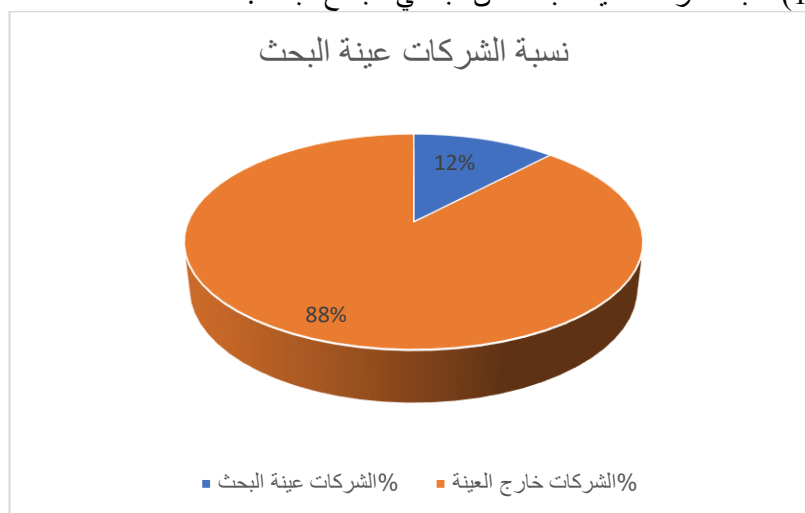
تمثل ميدان البحث بقطاعات مختلفة (أ. الفنادق والسياحة، ب. الاتصالات، ج. المصرفي، د. الصناعي)، نظراً لأهمية هذه القطاعات في دفع عجلة التنمية المحلية وملاءمته لموضوع البحث الحالي الذي يناقش العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وأداء الشركة وحوكمة الشركات، في حين تمثل مجتمع البحث بالشركات كافة ضمن القطاعات الأربع المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددهم في نهاية عام 2023، ما يقارب 83 شركة للقطاعات الأربع (أ. الفنادق والسياحة "10"، ب. الاتصالات "2"، ج. المصرفي "46"، د. الصناعي "25")، في حين تمثلت عينة البحث بـ 10 شركات، بنسبة تبلغ 12%، إذ تم جمع البيانات من هذه الشركات عينة البحث باعتماد تحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة، ولفترة البحث الممتدة لعشر سنوات من 2014 إلى 2023، ليكون عدد المشاهدات 100 مشاهدة (شركة/سنة)، ويظهر الجدول (1) الشركات عينة البحث.

الجدول (1): الشركات عينة الدراسة

ت	الشركة	القطاع	ت	الشركة	القطاع
1	فندق بابل	الفنادق والسياحة	6	مصرف اشور	مصرفي
2	فندق بغداد	الفنادق والسياحة	7	مصرف اربيل	مصرفي
3	الوطنية للاستثمارات	الفنادق والسياحة	8	مصرف الاستثمار	مصرفي
4	اسيا سيل للاتصالات	الاتصالات	9	بغداد للمشروبات الغازية	صناعي
5	الخاتم للاتصالات	الاتصالات	10	الكندي لإنتاج اللقاحات	صناعي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة

ويظهر الشكل (1) نسبة الشركات عينة البحث من إجمالي مجتمع البحث.



الشكل (1): نسبة الشركات عينة البحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة

ثانياً. قياس متغيرات البحث

تضمن البحث ثلاث متغيرات كما يلي:

1. المتغير المستقل وتمثل بمتغير الإفصاح عن معلومات الاستدامة، ويرمز لها (SRI) وتم قياسه من خلال 117 معلومة، باعتماد أسلوب إعطاء القيمة 1 للمعلومة المتوافرة في التقرير والقيمة (0) بخلاف ذلك، وقد قسمت هذه المعلومات حسب تقارير الاستدامة على أربع أقسام (أ. المعلومات العامة، ب. الاقتصادية، ج. البيئية، د. الاجتماعية) تضمن القسم الأول (أ. المعلومات العامة) 33 معلومة، والقسم الثاني (ب. الاقتصادية) 17 معلومة، والقسم الثالث (ج. البيئية) 31 معلومة، والقسم الرابع (د. الاجتماعية) 36 معلومة، ويتم قياس هذا المتغير كنسبة كما يلي:

الإفصاح عن معلومات الاستدامة = عدد البنود المفصّل عنها / إجمالي البنود 117 بند

2. المتغير التابع والمتمثل بأداء الشركة ويرمز له (CP)، تم قياسها من خلال مقياسين:

أ. العائد على الموجودات، ويرمز له (CP1): صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات

ب. العائد على رأس المال، ويرمز له (CP2): صافي الربح بعد الضريبة / رأس المال

3. المتغير التفاعلي المتمثل بحوكمة الشركات ويرمز لها (M)، تم تمثيل حوكمة الشركات وفق ثلاث آليات (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس) كما يلي:

أ. الآلية الأولى، حجم مجلس الإدارة، ويرمز له (M1) تم قياسه من عدد الأعضاء.

ب. الآلية الثانية، استقلالية المجلس، ويرمز له (M2) تم قياسه من خلال قسم عدد الأعضاء المستقلين (أي غير الموظفين في الشركة) على إجمالي عدد أعضاء المجلس.
ج. الآلية الثالثة، تنوع المجلس، ويرمز له (M3) تم قياسه من خلال عدد الأعضاء من السيدات / إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.
ثالثاً. وصف المتغيرات

يظهر الجدول (2) مستوى متغيرات البحث الثلاث (الإفصاح عن معلومات الاستدامة، أداء الشركة، حوكمة الشركات)، لكل شركة من الشركات العشر عينة البحث، وذلك عبر حساب الوسط الحسابي لكل شركة وفق السنوات العشر فترة البحث.

الجدول (2): مستوى متغيرات البحث لكل شركة

ت	الشركة	SRI	CP1	CP2	M1	M2	M3
1	فندق بابل	0.418	0.021	0.109	7.800	0.870	0.101
2	فندق بغداد	0.417	0.075	0.201	6.400	0.840	0.014
3	الوطنية للاستثمارات	0.424	0.045	0.114	7.100	0.846	0.182
4	اسيا سيل للاتصالات	0.494	0.067	0.057	9.000	0.889	0.111
5	الخاتم للاتصالات	0.366	0.016	0.036	4.500	0.729	0.000
6	مصرف اشور	0.555	0.023	0.048	6.300	0.839	0.208
7	مصرف اربيل	0.625	0.071	0.129	6.800	0.851	0.255
8	مصرف الاستثمار	0.616	0.065	0.169	7.000	0.857	0.000
9	بغداد للمشروبات الغازية	0.422	0.076	0.119	9.400	0.875	0.000
10	الكندي لإنتاج اللقاحات	0.344	0.007	0.009	6.900	0.811	0.076

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من جدول (2) أن شركة (مصرف اربيل) سجلت أعلى مستوى إفصاح بوسط حسابي يبلغ (0.625)، في حين أن شركة (الكندي لإنتاج اللقاحات) سجلت أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.344)، كما سجلت شركة (بغداد للمشروبات الغازية) أعلى مستوى لإداء الشركة حسب مقياس (أ. العائد على الموجودات) بوسط حسابي يبلغ (0.076)، وسجلت شركة (الكندي لإنتاج اللقاحات) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.007)، وسجلت شركة (فندق بغداد) أعلى مستوى لإداء الشركة حسب مقياس (ب. العائد على رأس المال) بوسط حسابي يبلغ (0.201)، وسجلت شركة (الكندي لإنتاج اللقاحات) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.009)، أما على مستوى حوكمة الشركات بآلياتها الثلاث (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس)، فيلاحظ أن شركة (بغداد للمشروبات الغازية) كان فيها آلية (أ. حجم مجلس الإدارة) الأعلى توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (9.400)، في حين أن شركة (الخاتم للاتصالات) كانت هذه الآلية الأقل توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (4.500)، كما أن شركة (اسيا سيل للاتصالات) كان فيها آلية (ب. استقلالية المجلس) الأعلى توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.889)، في حين أن شركة (الخاتم للاتصالات) كانت هذه الآلية الأقل توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.729)، وكانت شركة (مصرف اربيل) الأعلى توافراً لآلية (ج. تنوع المجلس) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.208)، في حين أن شركة (الخاتم للاتصالات)، (مصرف الاستثمار)، (بغداد للمشروبات الغازية)، كانت هذه الآلية الأقل توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.000).

أما الجدول (3) فيظهر مستوى متغيرات البحث الثلاث (الإفصاح عن معلومات الاستدامة، أداء الشركة، حوكمة الشركات)، لكل سنة من السنوات العشر فترة البحث، وذلك عبر حساب الوسط الحسابي لكل سنة وفق الشركات العشر عينة البحث.

الجدول (3): مستوى متغيرات البحث لكل سنة

ت	السنوات	SRI	CP1	CP2	M1	M2	M3
1	2014	0.411	0.018	0.031	6.500	0.831	0.125
2	2015	0.412	0.021	0.037	6.700	0.836	0.085
3	2016	0.412	0.016	0.031	6.600	0.834	0.087
4	2017	0.416	0.026	0.022	6.800	0.824	0.074
5	2018	0.434	0.016	0.029	7.000	0.844	0.084
6	2019	0.452	0.041	0.079	7.000	0.830	0.125
7	2020	0.453	0.038	0.082	7.100	0.832	0.106
8	2021	0.561	0.087	0.218	7.700	0.868	0.083
9	2022	0.561	0.091	0.210	7.900	0.861	0.097
10	2023	0.560	0.110	0.252	7.900	0.848	0.081

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول (3) أن سنة (2021-2022) سجلت أعلى مستوى إفصاح عن معلومات الاستدامة بوسط حسابي يبلغ (0.561)، في حين أن سنة (2014) سجلت أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.411)، كما سجلت سنة (2023) أعلى مستوى

لإداء الشركة حسب مقياس (أ. العائد على الموجودات) بوسط حسابي يبلغ (0.110)، وسجلت سنة (2016 و 2018) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.016)، وسجلت سنة (2023) أعلى مستوى لإداء الشركة حسب مقياس (ب. العائد على رأس المال) بوسط حسابي يبلغ (0.252)، وسجلت سنة (2017) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.022)، أما على مستوى حوكمة الشركات بآلياتها الثلاث (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس)، فيلاحظ أن سنة (2022 و 2023) كان فيها آلية (أ. حجم مجلس الإدارة) الأعلى توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (7.900)، في حين أن سنة (2014) كانت هذه الآلية الأقل توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (6.500)، كما أن سنة (2021) كان فيها آلية (ب. استقلالية المجلس) الأعلى توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.868)، في حين أن سنة (2017) كانت هذه الآلية الأقل توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.824)، وكانت سنة (2014 و 2019) الأعلى توافراً لآلية (ج. تنوع المجلس) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.125)، في حين أن سنة (2023) كانت هذه الآلية الأقل توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.081).

كما يظهر الجدول (4) مستوى متغيرات البحث الثلاث (الإفصاح عن معلومات الاستدامة، أداء القطاع، حوكمة القطاعات)، لكل قطاع من القطاعات العشر فترة البحث، وذلك عبر حساب الوسط الحسابي لكل قطاع وفق الشركات العشر عينة البحث.

الجدول (4): مستوى متغيرات البحث لكل قطاع

ت	القطاعات	SRI	CP1	CP2	M1	M2	M3
1	الفنادق والسياحة	0.420	0.047	0.141	7.100	0.852	0.099
2	الاتصالات	0.430	0.041	0.046	6.750	0.809	0.056
3	مصرفي	0.598	0.053	0.115	6.700	0.849	0.154
4	صناعي	0.383	0.041	0.064	8.150	0.843	0.038

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول (4) أن قطاع (مصرفي) سجل أعلى مستوى إفصاح عن معلومات الاستدامة بوسط حسابي يبلغ (0.598)، في حين أن قطاع (صناعي) سجل أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.383)، كما سجل قطاع (مصرفي) أعلى مستوى لإداء الشركة حسب مقياس (أ. العائد على الموجودات) بوسط حسابي يبلغ (0.053)، وسجل قطاع (الاتصالات، و صناعي) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.041)، وسجل قطاع (الفنادق والسياحة) أعلى مستوى لإداء الشركة حسب مقياس (ب. العائد على رأس المال) بوسط حسابي يبلغ (0.141)، وسجل قطاع (الاتصالات) أدنى مستوى بوسط حسابي يبلغ (0.046)، أما على مستوى حوكمة الشركات بآلياتها الثلاث (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس)، فيلاحظ أن قطاع (صناعي) كان فيها آلية (أ. حجم مجلس الإدارة) الأعلى توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (8.150)، في حين أن قطاع (مصرفي) كانت هذه الآلية الأقل توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (6.700)، كما أن قطاع (الفنادق والسياحة) كان فيها آلية (ب. استقلالية المجلس) الأعلى توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.852)، في حين أن قطاع (الاتصالات) كانت هذه الآلية الأقل توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.809)، وكانت قطاع (مصرفي) الأعلى توافراً لآلية (ج. تنوع المجلس) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.154)، في حين أن قطاع (صناعي) كانت هذه الآلية الأقل توافراً بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.038).

في حين يظهر الجدول (5) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الثلاث (الإفصاح عن معلومات الاستدامة، أداء القطاع، حوكمة القطاعات) بمقاييسه كافة، وفق إجمالي العينة، وقد تم هذا التحليل باعتماد كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأدنى وأعلى قيمة إلى جانب معامل الاختلاف.

الجدول (5): وصف المتغيرات على مستوى إجمالي العينة

نوع المتغير	المتغير	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معامل الاختلاف	معامل الالتواء
مستقل	الإفصاح عن معلومات الاستدامة	SRI	0.468	0.120	0.299	0.821	25.73%	0.047
تابع	الأداء (أ. العائد على الموجودات)	CP1	0.046	0.057	0.040	0.275	123.34%	0.669
تابع	الأداء (ب. العائد على رأس مال)	CP2	0.099	0.131	0.052	0.573	132.11%	0.949
تفاعلي	أ. حجم المجلس	M1	7.120	1.622	3	11	22.79%	0.690
تفاعلي	ب. استقلالية المجلس	M2	0.841	0.059	0.667	0.889	7.03%	0.055
تفاعلي	ج. تنوع المجلس	M3	0.095	0.116	0.000	0.429	122.77%	0.910

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول (5) انخفاض مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة في الشركات عينة البحث بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.468) والذي يمثل نسبة (46.8%)، ويؤكد تمثيل هذه النتيجة لإجمالي العينة الانخفاض في قيمة الانحراف المعياري وكذلك تدني قيمة معامل الاختلاف إلى أقل من القيمة الفرضية له البالغة 50%، التي تدعم الاتساق وعدم التشتت في المشاهدات،

وهذا يعزز من اعتمادية الوسط الحسابي في تمثيل إجمالي العينة، كما يلاحظ انخفاض مستوى أداء الشركة حسب مقياس (أ. العائد على الموجودات) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.046)، كذلك هناك انخفاض نوعاً ما في مستوى أداء الشركة حسب مقياس (ب. العائد على رأس المال) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.099)، إلا أن وجود التشتت الكبير في المشاهدات بدلالة القيمة المرتفعة في الانحراف المعياري وارتفاع قيمة معامل الاختلاف وهذا يخفف من مستوى اعتمادية نتائج الوسط الحسابي في تمثيل إجمالي العينة، أما على مستوى آليات حوكمة الشركات فيلاحظ وجود مستوى مقبول لآلية (أ. حجم مجلس الإدارة) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (7.120)، كذلك وجود مستوى مقبول لآلية (ب. استقلالية المجلس) بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.841)، ويؤكد تمثيل هذه النتيجة لإجمالي العينة الانخفاض في قيمة الانحراف المعياري وكذلك تدني قيمة معامل الاختلاف إلى أقل من القيمة الفرضية له البالغة 50%، التي تدعم الاتساق وعدم التشتت في المشاهدات، وهذا يعزز من اعتمادية الوسط الحسابي في تمثيل إجمالي العينة لكلا الآليتين (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس)، في حين يلاحظ انخفاض مستوى توافر آلية (ج. تنوع المجلس) للشركات كافة عينة الدراسة، بدلالة الوسط الحسابي البالغ (0.095)، إلا أن وجود التشتت الكبير في المشاهدات بدلالة القيمة المرتفعة في الانحراف المعياري وارتفاع قيمة معامل الاختلاف وهذا يخفف من مستوى اعتمادية نتائج الوسط الحسابي في تمثيل إجمالي العينة لهذه الآلية (ج. تنوع المجلس).

رابعاً. اختبار التوزيع الطبيعي

لغرض التحقق من توافر شرط الاعتدالية وتحديد نوع الأساليب الإحصائية المناسبة للاختبار من حيث (أساليب معلمية أو غير معلمية) فقد لجأت الباحثة إلى اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، إذ تعد يتحقق شرط الاعتدالية في البيانات إذا كانت هذه البيانات موزعة توزيع طبيعي، وقد تم استخدام معامل الالتواء (Skewness) لهذا الاختبار، إذ تعد البيانات موزعة توزيع طبيعي إذا كانت قيمة المعامل لبيانات متغيرات البحث ضمن المدى ما بين (+ إلى -1)، ومن خلال الاطلاع على الجدول (5) يلاحظ أن قيم معامل الالتواء تقع ضمن المدى المحدد للمعامل مما يعني أن البيانات موزعة توزيع طبيعي وانها تحقق شرط الاعتدالية، ومن ثم يمكن استخدام الأساليب الإحصائية المعلمية في الاختبارات الإحصائية في البحث.

خامساً. اختبار العلاقة

تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لغرض تحديد معنوية وقوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث الثلاث (الإفصاح عن معلومات الاستدامة، أداء الشركة، حوكمة الشركات)، ويظهر الجدول (6) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث بمقاييسه كافة.

الجدول (6): العلاقة بين متغيرات البحث

المتغيرات	الرمز	البيان	الأداء (أ. العائد على الموجودات) (CP1)	الأداء (ب. العائد على رأس المال) (CP2)	الإفصاح عن معلومات الاستدامة (SRI)
الإفصاح عن معلومات الاستدامة	SRI	Pearson	0.526**	0.512**	1
أ. حجم المجلس	M1	Pearson	0.305**	0.220*	0.189
ب. استقلالية المجلس	M2	Pearson	0.163	0.133	0.342**
ج. تنوع المجلس	M3	Pearson	-0.070	-0.052	0.252*
		Sig.	0.488	0.610	0.011

(**). دال معنوياً عند مستوى دلالة 1%، (*) دال معنوياً عند مستوى دلالة 5%.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول (6) ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط إيجابية (طردية) معنوية عند مستوى دلالة أقل من 5% بين الإفصاح عن معلومات الاستدامة وكل من أداء الشركة بمقياسيها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس المال) وحوكمة الشركات حسب (ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس)، مما يعني أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة في الشركات عينة البحث سوف يرافقه ارتفاع في مستوى أداء الشركة بمقياسها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس المال)، فضلاً عن ارتفاع توافر آليات (ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس) في حين لم يثبت معنوية العلاقة بين الإفصاح عن معلومات الاستدامة وآلية (أ. حجم المجلس).
- وجود علاقة ارتباط إيجابية (طردية) معنوية عند مستوى دلالة أقل من 5% بين وحوكمة الشركات حسب آلية (أ. حجم المجلس)، وكل من أداء الشركة بمقياسيها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس المال)، مما يعني أن ارتفاع مستوى توافر آلية (أ. حجم المجلس) في الشركات عينة البحث سوف يرافقه ارتفاع في مستوى أداء الشركة بمقياسها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس مال).

3. عدم ثبات معنوية العلاقة بين وحوكمة الشركات حسب آلية (ب. استقلالية المجلس)، وكل من أداء الشركة بمقياسيها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس مال)، مما يعني أن ارتفاع مستوى توافر آلية (أ. حجم المجلس) في الشركات عينة البحث سوف لن يرافقه ارتفاع أو انخفاض في مستوى أداء الشركة بمقياسيها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس مال).
4. عدم ثبات معنوية العلاقة بين وحوكمة الشركات حسب آلية (ج. تنوع المجلس)، وكل من أداء الشركة بمقياسيها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس مال)، مما يعني أن ارتفاع مستوى توافر آلية (أ. حجم المجلس) في الشركات عينة البحث سوف لن يرافقه ارتفاع أو انخفاض في مستوى أداء الشركة بمقياسيها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس مال).

سادساً. اختبار الفرضيات

تضمنت الفقرة ثلاث فرضيات رئيسية كما يلي:

(H1). الفرضية الرئيسية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة، ضمن الشركات عينة البحث.

تتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى اثنتين من الفرضيات الفرعية كما يلي:

(H1.1). الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، ضمن الشركات عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم إعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات من خلال متغير الإفصاح عن معلومات الاستدامة، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، ويظهر الجدول (7) نتائج الاختبار.

الجدول (7): نتائج تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة وفق (العائد على الموجودات)

المتغيرات	(R ²)	(Adjusted R ²)	(F)	(Sig.)
	0.276	0.269	37.445	0.000
المتغيرات	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	(T)	(Sig.)
الإفصاح عن معلومات الاستدامة	-0.071	0.250	6.119	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول (7) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (37.445) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات من خلال متغير الإفصاح عن معلومات الاستدامة، كما تشير قيمة (T) البالغة (6.119) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى وجود تأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.250)، إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة يؤثر إيجاباً في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات في الشركات عينة البحث، وذلك عبر تعزيز مستوى الأداء، وتحسين مستوى استغلال موارد الشركات في إنتاج العائد لهذه الشركات، كما تدل قيمة معامل التحديد (R²) البالغة (0.276) على أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة يفسر ما نسبته (27.6%) من التغيرات الحاصلة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، عليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى.

(H1.2). الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال، ضمن الشركات عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم إعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال من خلال متغير الإفصاح عن معلومات الاستدامة، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال، ويظهر الجدول (8) نتائج الاختبار.

الجدول (8): نتائج تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة وفق (العائد على رأس المال)

المتغيرات	(R ²)	(Adjusted R ²)	(F)	(Sig.)
	0.262	0.255	34.801	0.000
المتغيرات	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	(T)	(Sig.)
الإفصاح عن معلومات الاستدامة	-0.161	0.556	5.899	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول (8) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (34.801) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال من خلال متغير الإفصاح عن معلومات الاستدامة، كما تشير قيمة (T) البالغة (5.899) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى وجود تأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.556)، إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة يؤثر إيجاباً في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال في الشركات عينة البحث، وذلك عبر تعزيز مستوى الأداء، وتحسين مستوى

استغلال مصدر التمويل الداخلي المتمثل برأس المالي في انتاج العائد لهذه الشركات، كما تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.262) على أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة يفسر ما نسبته (26.2%) من التغيرات الحاصلة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال، عليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية، وبناءً على نتائج الفرضيات الفرعية يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسية الأولى.

(H2). الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات في أداء الشركة، ضمن الشركات عينة البحث. تتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى اثنين من الفرضيات الفرعية كما يلي:

(H2.1). الفرضية الفرعية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، ضمن الشركات عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم إعداد ثلاث معادلات انحدار خطي بسيط لتقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، من خلال الآليات الثلاث لحوكمة الشركات (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس)، وذلك لمعرفة مدى تأثير حوكمة الشركات بآلياتها الثلاث في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، ويظهر الجدول (9) نتائج الاختبار.

الجدول (9): تأثير حوكمة الشركات في أداء الشركة وفق (العائد على الموجودات)

المعادلات	المتغيرات	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	(T) (Sig.)	(F) (Sig.)	(R^2)
الأولى	أ. حجم المجلس	-0.030	0.011	3.175 (0.002)	10.079 (0.002)	0.093
الثانية	ب. استقلالية المجلس	-0.087	0.158	1.639 (0.104)	2.686 (0.104)	0.027
الثالثة	ج. تنوع المجلس	0.050	-0.035	-0.696 (0.488)	0.484 (0.488)	0.005

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول (9) ما يلي:

1. ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار رقم (1) بدلالة قيمة (F) البالغة (10.079) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات من خلال آلية (أ. حجم مجلس الإدارة)، كما تشير قيمة (T) البالغة (3.175) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى وجود تأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.011)، إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن توافر آلية (أ. حجم مجلس الإدارة) يؤثر إيجاباً في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات في الشركات عينة البحث، وذلك عبر تعزيز مستوى الأداء، وتحسين مستوى استغلال موارد الشركات في انتاج العائد لهذه الشركات، كما تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.093) على أن آلية (أ. حجم مجلس الإدارة) تفسر ما نسبته (9.3%) من التغيرات الحاصلة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات.
2. عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار رقم (2)، بدلالة قيمة (F) البالغة (2.686) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، من خلال آلية (ب. استقلالية المجلس)، كما تشير قيمة (T) البالغة (1.639) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.
3. عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار رقم (3)، بدلالة قيمة (F) البالغة (0.484) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، من خلال آلية (ج. تنوع المجلس)، كما تشير قيمة (T) البالغة (-0.696) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.

(H2.2). الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحوكمة الشركات في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال، ضمن الشركات عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم إعداد ثلاث معادلات انحدار خطي بسيط لتقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال، من خلال الآليات الثلاث لحوكمة الشركات (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس)، وذلك لمعرفة مدى تأثير حوكمة الشركات بآلياتها الثلاث في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال، ويظهر الجدول (10) نتائج الاختبار.

الجدول (10): تأثير حوكمة الشركات في أداء الشركة وفق (العائد على رأس المال)

المعادلات	المتغيرات	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	(T) (Sig.)	(F) (Sig.)	(R^2)
الأولى	أ. حجم المجلس	-0.027	0.018	2.231 (0.028)	4.976 (0.028)	0.048
الثانية	ب. استقلالية المجلس	-0.149	0.295	1.333 (0.185)	1.778 (0.185)	0.018

0.003	0.262 (0.610)	-0.512 (0.610)	-0.058	0.105	ج. تنوع المجلس	الثالثة
-------	------------------	-------------------	--------	-------	-------------------	---------

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول (10) ما يلي:

1. ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار رقم (1) بدلالة قيمة (F) البالغة (4.976) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال من خلال آلية (أ. حجم مجلس الإدارة)، كما تشير قيمة (T) البالغة (2.231) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى وجود تأثير معنوي، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة والبالغة (0.018)، إلى أن التأثير إيجابي، بمعنى أن توافر آلية (أ. حجم مجلس الإدارة) يؤثر إيجاباً في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال في الشركات عينة البحث، وذلك عبر تعزيز مستوى الأداء، وتحسين مستوى استغلال موارد الشركات في إنتاج العائد لهذه الشركات، كما تدل قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.048) على أن آلية (أ. حجم مجلس الإدارة) تفسر ما نسبته (4.8%) من التغيرات الحاصلة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال.
2. عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار رقم (2)، بدلالة قيمة (F) البالغة (1.778) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال، من خلال آلية (ب. استقلالية المجلس)، كما تشير قيمة (T) البالغة (1.333) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.
3. عدم ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار رقم (3)، بدلالة قيمة (F) البالغة (0.262) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، مما يعني عدم إمكانية تقدير أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال، من خلال آلية (ج. تنوع المجلس)، كما تشير قيمة (T) البالغة (-0.512) عند مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، إلى عدم معنوية التأثير.

وبناءً على اختبار المعادلات الثلاث، يمكن أقول بقبول الفرضية الفرعية الثانية، عليه وفقاً لنتائج الفرضيات الفرعية يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسية الثانية.

(H3). الفرضية الرئيسية الثالثة: تعمل حوكمة الشركات كمتغير تفاعلي يعدل من مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة، ضمن الشركات عينة البحث.

تتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى اثنين من الفرضيات الفرعية كما يلي:

(H3.1). الفرضية الفرعية الأولى: تعمل حوكمة الشركات كمتغير تفاعلي يعدل من مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، ضمن الشركات عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم إعداد معادلة انحدار متعدد لتقدير قيمة أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة إلى جانب حوكمة الشركات بآلياتها الثلاث كمتغير تفاعلي، وذلك لتحديد الدور المعدل لحوكمة الشركات حسب هذه الآليات الثلاث للعلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن معلومات الاستدامة وأداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، ويظهر الجدول (11) نتائج الاختبار.

الجدول (11): تأثير حوكمة الشركات فتعديل مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة وفق (العائد على الموجودات)

المتغيرات	(R^2)	(Adjusted R^2)	(F)	(Sig.)
	0.492	0.453	12.707	0.000
	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	(T)	(Sig.)
SRI	-0.777	2.470	2.127	0.036
M1		-0.059	-2.654	0.009
M2		1.295	2.151	0.034
M3		-0.026	-1.152	0.880
SRI M1		0.170	3.517	0.001
SRI M2		-3.965	-2.573	0.012
SRI M3		-0.088	-0.263	0.793

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول (11) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (12.707) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير قيمة أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة إلى جانب حوكمة الشركات بآلياتها الثلاث كمتغير تفاعلي، كما تشير قيمة (T) البالغة (3.517)، لكل من آلية (أ. حجم مجلس الإدارة) وآلية (ب. استقلالية المجلس) كمتغيرات تفاعلية ومعدلة عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى أن هاتين الآليتين (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس) لديهما تأثير معنوي يعمل على تعديل مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة لآلية (أ. حجم مجلس الإدارة) كمتغيرات تفاعلية إلى أن التأثير إيجابي لهذه الآلية في حين كانت قيمة معامل الانحدار بيتا (β) سالبة لآلية (ب. استقلالية المجلس) كمتغيرات تفاعلية إلى أن التأثير سالب لهذه الآلية، إذ حسب قيمة بيتا (β) البالغة (0.170) لآلية (أ. حجم

مجلس الإدارة) كمتغير تفاعلي، فإن هذه الآلية تعدل مستوى التأثير الإيجابي للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات في الشركات عينة البحث، وذلك عبر تعزيز قوة ومستوى هذا التأثير الإيجابي، كما أنه حسب قيمة بيتا (β) البالغة (-3.965) لآلية (ب. استقلالية المجلس) كمتغير تفاعلي، فإن هذه الآلية تعدل مستوى التأثير الإيجابي للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات في الشركات عينة البحث، وذلك عبر أضعاف قوة ومستوى هذا التأثير الإيجابي، كما تدل قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted } R^2$) البالغة (0.453) على أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة إلى جانب حوكمة الشركات كمتغير تفاعلي تفسر ما نسبته (45.3%) من التغيرات الحاصلة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، عليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى.

(H3.2). الفرضية الفرعية الثانية: تعمل حوكمة الشركات كمتغير تفاعلي يعدل من مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على الموجودات، ضمن الشركات عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية تم إعداد معادلة انحدار متعدد لتقدير قيمة أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة إلى جانب حوكمة الشركات بآلياتها الثلاث كمتغير تفاعلي، وذلك لتحديد الدور المعدل لحوكمة الشركات حسب هذه الآليات الثلاث للعلاقة التأثيرية بين الإفصاح عن معلومات الاستدامة وأداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال، ويظهر الجدول (12) نتائج الاختبار.

الجدول (12): تأثير حوكمة الشركات فتعديل مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة وفق (العائد على رأس المال)

المتغيرات	(R^2)	(Adjusted R^2)	(F)	(Sig.)
	0.395	0.348	8.564	0.000
	المعامل الثابت (β_0)	معامل الانحدار (β)	(T)	(Sig.)
SRI	-1.896	6.061	2.094	0.039
M1		-0.094	-1.697	0.093
M2		2.751	1.833	0.070
M3		0.191	0.447	0.656
SRI M1		0.271	2.247	0.027
SRI M2		-8.544	-2.224	0.029
SRI M3		-0.733	-0.881	0.381

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول (12) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (8.564) عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، مما يعني إمكانية تقدير قيمة أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة إلى جانب حوكمة الشركات بآلياتها الثلاث كمتغير تفاعلي، كما تشير قيمة (T) البالغة (2.247)، (2.224-)، لكل من آلية (أ. حجم مجلس الإدارة) وآلية (ب. استقلالية المجلس) كمتغيرات تفاعلية ومعدلة عند مستوى دلالة معنوية أقل من 5%، إلى أم هاتين الآليتين (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس) لديهما تأثير معنوي يعمل على تعديل مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال، في حين تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β) الموجبة لآلية (أ. حجم مجلس الإدارة) كمتغيرات تفاعلية إلى أن التأثير إيجابي لهذه الآلية، كما أن قيمة معامل الانحدار بيتا (β) السالبة لآلية (ب. استقلالية المجلس) كمتغيرات تفاعلية تشير إلى أن التأثير السلبي لهذه الآلية، إذ حسب قيمة بيتا (β) البالغة (0.271) لآلية (أ. حجم مجلس الإدارة) كمتغير تفاعلي، فإن هذه الآلية تعدل مستوى التأثير الإيجابي للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال في الشركات عينة البحث، وذلك عبر تعزيز قوة ومستوى هذا التأثير الإيجابي، كما أنه حسب قيمة بيتا (β) البالغة (-8.544) لآلية (ب. استقلالية المجلس) كمتغير تفاعلي، فإن هذه الآلية تعدل مستوى التأثير الإيجابي للإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقياس العائد على رأس المال، عليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية، وبناءً على نتائج الفرضيات الفرعية تقبل الفرضية الرئيسية الثالثة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الباحثة من خلال الجانب النظري والتجريبي للبحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ما يلي:
أولاً. الاستنتاجات

من أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها:

1. انخفاض مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة في الشركات عينة الدراسة وحسب القطاعات الأربع المختارة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى غياب الارشادات والتعليمات على المستوى المحلي التي يستدل بها بعملية الإفصاح عن الاستدامة، فضلاً عن غياب صفة إلزامية من الجهات المشرفة على سوق العراق للأوراق المالية في اجبار الشركات على هذا النوع من الإفصاح.

2. انخفاض مستوى أداء الشركات بمقاييس (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس المال) في الشركات عينة البحث، وقد يرجع السبب في ذلك إلى الأحداث السلبية التي عانى منها الاقتصاد المحلي العراقي خلال السنوات فترة البحث، والتي تضمنت عدم الاستقرار الأمني خلال السنوات 2014 ولغاية 2016، والتي شهدت آثار اقتصادية سلبية كبيرة على المستوى المحلي، فضلاً عن الازمات التي العالمية التي من أبرزها فايروس كوفيد 19، التي كان له أثر كبير على اكماش الأسواق العالمية والمحلية على حد سواء في الأعوام 2020 و 2021 بشكل خاص.
 3. وجود مستوى جيد لحوكمة الشركات وفق اثنين من آلياتها المتمثل بكل من (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس) نظراً لاهتمام الجهات المشرفة في السوق على مثل هذه الآليات، في حين يلاحظ غياب توافر الآلية الثالثة (ج. تنوع المجلس) لعدم إعطاء اهتمام مماثل كما لبقية الآليات.
 4. وجود علاقة ارتباط إيجابية (طردية) معنوية بين الإفصاح عن معلومات الاستدامة وكل من أداء الشركة بمقاييسها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس مال) وحوكمة الشركات حسب (ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس)، مما يعني أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة في الشركات عينة البحث سوف يرافقه ارتفاع في مستوى أداء الشركة بمقاييسها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس مال)، فضلاً عن ارتفاع توافر آليات (ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس) في حين لم يثبت معنوية العلاقة بين الإفصاح عن معلومات الاستدامة والآلية (أ. حجم المجلس)، في حين كانت لهذه الآلية علاقة معنوية طردية مع أداء الشركة بمقاييسها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس مال)، في حين لم تثبت معنوية العلاقة بين آليات (ب. استقلالية المجلس، ج. تنوع المجلس) وأداء الشركة.
 5. أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة يؤثر إيجاباً في أداء الشركة حسب مقاييسها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس مال) في الشركات عينة البحث، وذلك عبر تعزيز مستوى الأداء، وتحسين مستوى استغلال موارد الشركات في إنتاج العائد لهذه الشركات.
 6. تؤثر حوكمة الشركات من خلال آلية (أ. حجم المجلس) إيجاباً في أداء الشركة حسب مقاييسها (أ. العائد على الموجودات، ب. العائد على رأس مال) في الشركات عينة البحث، وذلك عبر تعزيز مستوى الأداء.
 7. تعمل حوكمة الشركات كمتغير من خلال آلياتها (أ. حجم مجلس الإدارة، ب. استقلالية المجلس) على تعديل مستوى تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة في أداء الشركة حسب مقاييسها، وذلك عبر تعزيز مستوى التأثير الإيجابي وزيادة قوة هذا التأثير عبر آلية (أ. حجم مجلس الإدارة)، في حين تعمل آلية (ب. استقلالية المجلس) إضعاف ذلك التأثير الإيجابي وخفض مستوى قوة ذلك التأثير.
- ثانياً. التوصيات**
- من أهم التوصيات التي يمكن للباحثة تقديمها ما يلي:
1. ضرورة وجود تعليمات وإرشادات توجيهية للإفصاح عن معلومات الاستدامة إلى جانب إلزام قوانين ملزمة من قبل الجهات المشرفة على سوق العراق للأوراق المالية لهذا الإفصاح.
 2. ضرورة تعزيز مستويات آليات حوكمة الشركات بدون استثناء لأي آلية وذلك عبر وجود إجراءات رقابية معززة من قبل الجهات المشرفة على سوق العراق للأوراق المالية تدعم تلك الآليات
 3. ضرورة زيادة الوعي لمعدي ومستخدمي القوائم والتقارير المالية بأهمية الأعداد والإفصاح عن جهود الشركات في مجال التنمية المستدامة لأنه يساهم في رفع قيمة وإداء الشركة ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تنظيم دورات تدريبية لمستخدمي ومعدي التقارير والقوائم المالية وادماج مفردات ومقررات دراسية لطلبة الجامعات حول التنمية المستدامة ومدى أهميتها على اقتصاد الدول.
 4. زيادة الاهتمام من قبل منظمات و هيئات المجتمع المدني بتوفير بوسترات وإرشادات حول أهمية تطبيق معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة لأنها تعد مقياس أداء للشركات
 5. العمل على زيادة الأبحاث والدراسات بشأن الإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة وأثرها على أداء الشركات في الأجل الطويل وربطها بمتغيرات أخرى مثل (رضا العملاء – سمعة الشركة – الميزة التنافسية)

Books

OECD. (2011). Corporate governance in Estonia. Centre for Copyright (CCC).

Theses and Dissertations

1. Al-Mutairi, M. J. (2011). *Financial performance analysis and evaluation of Kuwait Petroleum Corporation* [Master's thesis, Middle East University].
2. Kheireddine, B. D. (2012). *Corporate governance as a mechanism for improving performance in small and medium enterprises: Case study of Al-Haditha Desert Cooler Company, Ghardaia* [Master's thesis, Kasdi Merbah University].
3. Bezgarari, H. (2011). *The role of accounting information in improving the financial performance of economic institutions* [Master's thesis, Mohamed Khider University of Biskra].

4. Al-Halawi, A. H. A. (2010). *Corporate governance and its impact on improving business performance: An applied study of a sample of industrial companies (mixed and private) listed on the Iraq Stock Exchange* [Master's thesis, University of Karbala].
5. Abu Alian, H. M. (2017). *Green economy and sustainable development in Palestine: Proposed strategies* [Master's thesis, Al-Azhar University - Gaza].

Journal Articles

6. Atwa, A. S. (2024). The relationship between sustainability performance disclosure and firm value under the moderating role of governance mechanisms: An applied study in the Egyptian business environment. *Scientific Journal of Accounting Studies*, 6(2), 159-222.
7. El-Sayed El-Araby Gaber, I., Hammad, T. A. E., Tarek Abdel-Aal, Z., & Mohamed Kamel. (2024). The impact of environmental sustainability disclosure on the financial performance of industrial firms: A field study. *Journal of Environmental Sciences*, 53(10), 2582-2609.
8. Hishad, & Tarek Mohamed Omar. (2023). The impact of board characteristics on sustainability performance disclosure and its reflection on firm value. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 7(2), 125-222.
9. Amara, M. S. M., & Khalifa, A. K. H. (2023). Measuring the impact of the relationship between intellectual capital and sustainability performance on firm value: An applied study on companies listed on the Egyptian Exchange. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 7(2), 85-124.
10. Al-Omari, S. A. A. S., & Sultan Abdel Rahman Saeed. (2024). Studying the impact of corporate governance mechanisms on the financial performance of Saudi companies. *Journal of Commercial and Environmental Sciences*, 3(1), 1-27.
11. El-Eish, A. M. (2016). *Corporate governance between law and regulation*. International Law Journal, Hamad Bin Khalifa University Press - Qatar University.
12. Hamdi Mohamed El-Shaik, G., Saleh, R., Fouda, S., & Shawky. (2024). The impact of accounting disclosure of the informational content of sustainability reports on the performance of joint-stock companies: An applied study. *Journal of Contemporary Business Studies*, 10(17), 480-565.

المصادر الاجنبية

13. 1-Aksoy, M., Yilmaz, M. K., Tatoglu, E., & Basar, M. (2020). Antecedents of corporate sustainability performance in Turkey: The effects of ownership structure and board attributes on non-financial companies. *Journal of Cleaner Production*, 276, 124284
14. 2-Egginton, J. F., & McBrayer, G. A. (2019). Does it pay to be forthcoming? Evidence from CSR disclosure and equity market liquidity. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 26(2), 396-407.
15. 3-Al Omari.S.A.S (2024). Studying the impact of corporate governance mechanisms on the financial performance of Saudi companies. *Journal of Business and Environmental Sciences*, 3(1), 1-27.
16. 4-Avram (Boitos) Camelia & Rus Luminita, (2013). "The Concept OfPerformance - History And Forms Of Manifestation," *Annals of Faculty of Economics, University of Oradea, Faculty of Economics*, vol. 1(1), pages1145-1153, Romania
17. 5-Tian, G., and T. Garry .2011. "Corporate Governance, External Market Discipline and Firm Productivity", *Journal of Corporate Finance*, Vol. 17 No.3, PP.403-17
18. 6-Joe , D., and K. Kankpang .2011."Linking Corporate Governance with Organizational Performance: New Insights and Evidence from Nigeria", *Global Journal of Management and Business Research*, Vol. 11, Issue. 12, PP.46-58.

19. 7-Freeland, C, M., (2007). Corporate Governance: : basel committee guidance on corporate governance for banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo: Egypt
20. 8-Shaw, K. W., and M.H. Zhang.2010." Is CEO Cash Compensation Punished for Poor Firm Performance?", *The Accounting Review*, Vol. 85, No. 3, PP. 1065–1093.
21. 9-Veeravel, V., Sadharma, E. K. S., & Kamaiah, B. (2024). Do ESG disclosures lead to superior firm performance? A method of moment's panel quantile regression approach. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 31(1), 741-754.
22. 10-Sharma, P., Panday, P., & Dangwal, R. C. (2020). Determinants of environmental, social and corporate governance (ESG) disclosure: a study of Indian companies. *International Journal of Disclosure and Governance*, 17, 208-217
23. 11-Alsayegh, M. F., Abdul Rahman, R., & Homayoun, S. (2020). Corporate economic, environmental, and social sustainability performance transformation through ESG disclosure. *Sustainability*, 12(9), 3910
24. 12-Oncioiu, I., Petrescu, A. G., Bîlcan, F. R., Petrescu, M., Popescu, D. M., & Anghel, E. (2020). Corporate sustainability reporting and financial performance. *Sustainability*, 12(10), 4297
25. 13-Uwuigbe, U., Teddy, O., Uwuigbe, O. R., Emmanuel, O., Asiriwa, O., Eyitomi, G. A., & Taiwo, O. S. (2018). Sustainability reporting and firm performance: A bi-directional approach. *Academy of Strategic Management Journal*, 17(3), 1-16.
26. 14-Yoon, B., Lee, J. H., & Byun, R. (2018). Does ESG performance enhance firm value? Evidence from Korea. *Sustainability*, 10(10), 3635
27. 15-Kurznack, L., Schoenmaker, D., & Schramade, W. (2021). A model of long-term value creation. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 1-19.
28. 16-Alsayegh, M. F., Abdul Rahman, R., & Homayoun, S. (2020). Corporate economic, environmental, and social sustainability performance transformation through ESG disclosure. *Sustainability*, 12(9), 3910
29. 17-Sultana, S., Zulkifli, N., & Zainal, D. (2018). Environmental, social and governance (ESG) and investment decision in Bangladesh. *Sustainability*, 10(6), 1831.
30. 18-Duque-Grisales, E., & Aguilera-Caracuel, J. (2021). Environmental, social and governance (ESG) scores and financial performance of multilatinas: Moderating effects of geographic international diversification and financial slack. *Journal of Business Ethics*, 168(2), 315-334
31. 19-Marakova, V., Wolak-Tuzimek, A., & Tučková, Z. (2021). Corporate social responsibility as a source of competitive advantage in large enterprises. *Journal of Competitiveness*, vol. 13, iss. 1, s. 113-128.
32. 20-Tarmuji, I., Maelah, R. and Tarmuji, N.H. (2016), "The impact of environmental, social and governance practices (ESG) on economic performance: evidence from ESG score", *International Journal of Trade, Economics and Finance*, Vol. 7 No. 3, pp. 67-74.
33. 21-Radhi, D. S. M., & Sarea, A. (2019). Evaluating financial performance of Saudi listed firms: using statistical failure prediction models. *International Journal of Business Ethics and Governance*, 1-15.